أوباما وبوتين يفشلان في التوافق حول محاربة الإرهاب.. و«بريكس» تدعم موقف موسكو

الأزمة السورية وتفرعاتها تسيطر على قمة العشرين الاقتصادية..!

قمة العشرين في أنطاليا في تركيا (رويترز)

لقاء بين الرئيسين الروسي والأميركي على هامش قمة العشرين

وكالات

هيمنت تفجيرات باريس ومكافحة الإرهاب والأزمة السورية على قمة مجموعة دول العشرين «الاقتصادية». الأزمة السورية الحاضرة على طاولة مجموعة العشرين سواء بتفرعاتها من مكافحة تنظيم داعش الإرهابي، وإطلاق العملية السياسية، ومسألة اللاجئين، التي ستعتبرها القمة «قضية عالمية»، حضرت أيضاً في اللقاءات الجماعية والثنائية على هامش أعمال القمة.

وفي هذا الصدد، أخفق لقاء بين زعيمي روسيا وأميركا في جسر هوة الخلافات بين الجانبين بشأن سبل مكافحة الإرهاب والأزمة السورية، وذلك في حين نالت روسيا دعم مجموعة «بريكس» لدعوتها «تشكيل جبهة موحدة ضد الإرهاب».

وبدأت أعمال قمة العشرين في مدينة أنطاليا التركية، بالوقوف دقيقة صمت حداداً على ضحايا الاعتداءات الأخيرة في باريس وأنقرة. ووصل الرئيس الأميركي باراك أوباما متأخراً إلى طاولة الاجتماع وكانت دقيقة الصمت قد بدأت. وعقب جلسة مباحثات غير رسمية عقدها أوباما ونظيره الروسي فلاديمير بوتين على هامش قمة العشرين، اتفق الزعيمان على بعض الأمور إلا أن خلافاتهما لا تزال قائمة حول السبل التي يجب اللجوء إليها لمواجهة تنظيم داعش.

وصرح مستشار السياسة الخارجية في الكرملين يوري أوشاكوف للصحفيين على هامش قمة العشرين، وفق ما نقلت وكالة الأنباء الفرنسية، أن موسكو وواشنطن «تتقاسمان الأهداف الإستراتيجية المتقاربة جداً حول القتال ضد تنظيم (داعش)، ولكن الخلافات حول سبل تحقيق ذلك لا تزال ماثلة».

وبدوره، ذكر مسؤول في البيت الأبيض من أنطاليا، أن الرئيسين اتفقا خلال لقائهما الذي دام لـ٣٥ دقيقة، «على الحاجة لعملية انتقال سياسي تقودها سورية، وتملكها سورية، تجري من خلال مفاوضات بوساطة الأمم المتحدة بين المعارضة السورية والنظام إضافة إلى وقف إطلاق النار» حسبما نقلت وكالة «رويترز» للأنباء.

وقال المسؤول: إن أوباما أوضح «بشكل تام أنه يتعين على الرئيس الأسد الرحيل في إطار أي عملية انتقالية في سورية»، مبيناً أن الرئيس الأميركي رحب بجهود جميع الدول لمواجهة تنظيم داعش وشدد على أهمية أن تتركز الجهود العسكرية الروسية في سورية على محاربة هذا التنظيم.

وقبيل انعقاد القمة دعا الرئيس الروسي الأسرة الدولية إلى «توحيد جهودها» من أجل السيطرة على التهديد الجهادي ومساعدة اللاجئين.

وصرح بوتين في اجتماع مع قادة دول بريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) «لن نتمكن من السيطرة على التهديد الإرهابي... ما لم توحد الأسرة الدولية جهودها»، وذلك قبل بدء أعمال قمة مجموعة العشرين في منتجع أنطاليا بجنوب تركيا.

من جهته أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أنه يجب تشكيل جبهة شاملة عالمية لمكافحة الإرهاب، مشيراً إلى أن «قادة دول بريكس أجمعوا على أن الأحداث الأخيرة بما فيها الأعمال الإرهابية في باريس تحتم وضع التبريرات والشروط المسبقة جانباً والتركيز على تشكيل هذه الجبهة».

وأشار لافروف وفقاً لوكالة الأنباء «سانا»، إلى أن قادة دول بريكس أعربوا عن «تقييمات إيجابية بشأن الاجتماع الوزاري الذي عقد في فيينا» أول من أمس، وعن الأمل بأن «يتم تنفيذ الاتفاقات حول بدء العملية السياسية في سورية».

وأيد رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك تعاوناً أميركياً روسياً لمحاربة تنظيم داعش في سورية. واستدرك في مؤتمر صحفي على هامش أعمال قمة أنطاليا: «لكننا بحاجة ليس فقط للتعاون، ولكن للمزيد من النيات الحسنة أيضاً خاصة من ناحية التحرك الروسي على الأرض في سورية. يجب أن يركز أكثر على (داعش) وليس على المعارضة السورية المعتدلة لأننا لا يمكن أن نقبل بهذا».

وقال توسك وفق ما ذكرت وكالة «رويترز»: «ليس لدينا شك في أن النتيجة الوحيدة للتحركات ضد المعارضة السورية ستكون موجة جديدة من اللاجئين وبدأنا نرى هذا. لقد بدأ في الحقيقة»، وتابع «ولذلك، فإن التعاون بين روسيا والدول الأخرى خاصة الولايات المتحدة مهم للغاية أيضاً في سياق أزمة اللاجئين».

وضغطت تركيا وأوروبا اللتان تأثرتا أكثر من غيرهما بأزمة اللاجئين من أجل أن تعترف المجموعة التي تضم أقوى ٢٠ اقتصاداً في العالم بعالمية المشكلة وأن تساعد في مواجهتها مالياً رغم معارضة من الصين وروسيا والهند.

وجاء في مسودة بيان يتوقع أن يعتمدها الزعماء، التي أطلعت عليها «رويترز»، «ندعو جميع الدول للإسهام في مواجهة هذه الأزمة، وأن تشارك في الأعباء التي تفرضها بوسائل تشمل توطين اللاجئين كما تشمل أشكالاً أخرى مثل الإغاثة الإنسانية وجهود تضمن قدرة اللاجئين على الحصول على الخدمات والتعليم وفرص كسب العيش».

ويتعين أن تقر جميع دول المجموعة مسودة البيان لينشر يوم الإثنين.

وجاء في المسودة أن قادة مجموعة العشرين سيتفقون أيضاً على تعزيز تمويل المنظمات الدولية التي تساعد المهاجرين -كما طلبت أوروبا- وأن تواجه الأسباب الأساسية للهجرة مثل الحرب في سورية.

وفي وقت سابق تعهد الرئيس الأميركي بـ«مضاعفة الجهود» للقضاء على تنظيم داعش.

وقال أوباما للصحافة في ختام لقاء مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان «سنضاعف الجهود مع الأعضاء الآخرين في الائتلاف (ضد تنظيم الدولة الإسلامية) لضمان انتقال سلمي في سورية والقضاء على داعش كقوة يمكنها أن تتسبب بالكثير من الألم والمعاناة للناس في باريس وأنقرة وأنحاء أخرى من العالم».

نواب وسياسيون فرنسيون يدعون حكومتهم لإعادة النظر بعلاقتها مع سورية «فوراً»: القاعدة وداعش أعداء فرنسا وليس الرئيس الأسد

دعا عدد من النواب والسياسيين الفرنسيين الحكومة الفرنسية إلى تغيير سياساتها الخارجية فوراً وتصحيح مسارها وإعادة النظر في علاقتها مع سورية وذلك بعد سلسلة الهجمات الإرهابية التي ضربت العاصمة باريس وأسفرت عن مقتل نحو ١٣٠ شخصاً.

وقال النائب جاك ميارد: «نحن بحاجة إلى مراجعة سياسة فرنسا الخارجية ولاسيما في سورية وأعتقد أننا انتهجنا سياسة خاطئة ضد دمشق» منتقداً قواعد التنقل داخل منطقة شنغن لأنها «تسهل حركة المتطرفين بين سورية وفرنسا».

وأضاف ميارد: «إن عدو فرنسا اليوم هو تنظيم داعش والقاعدة وليس الرئيس بشار الأسد ونحن لا يمكن أن نستمر في السياسة الحالية الخارجية مع وهم السيطرة على الحدود والتي أثبتت الوقائع أن من السهل اختراقها».

من جهته رأى النائب جان فريدريك بواسون أن نتائج الدبلوماسية الخارجية الحالية لفرنسا لم تكن في صالحها مشيراً إلى أن انتقادات البعض الجديدة لسياسة وزارة الخارجية الفرنسية جاءت متأخرة.

وقال بواسون: «إننا في حالة حرب كما تحدث الرئيس فرانسوا هولاند ومراجعة سياستنا الخارجية هو أمر مطلوب ويجب أن تكون فرنسا أقرب إلى الذين يقاتلون كل يوم تنظيم داعش».

ودعا بواسون الحكومة الفرنسية إلى إعادة النظر بعلاقاتها مع السعودية وتركيا وقطر وقال: «من الواضح الآن أن هذه البلدان بما في ذلك السعودية تمول الوهابيين والعديد من الخلايا الإرهابية وهذه الدول يجب أن تكسر الغموض وتحدد مواقفها بوضوح».

وأضاف بواسون: «أنا لا أدعو إلى قطع العلاقات معها أو تطبيق عقوبات فورية ضدها ولكن على الأقل نحن نحتاج إلى توضيح».

بدوره أعرب النائب جيرار بابت عن أسفه لعدم سماع وزارة الداخلية الفرنسية لنصائحه تجاه ضرورة التعاون مع سورية وقال: «بعد عودتي من زيارة سورية قلت لوزارة الداخلية إن سورية مستعدة للتعاون في مجال المعلومات إذا وافقنا على إعادة فتح سفارتها في باريس واليوم نرى أن هذا التعاون يمكن أن يحقق لنا مصلحة كبرى». وأضاف بابت: «يجب أن نتوقف عن سياسة النبذ تجاه سورية ولقد حان الوقت لرفع الحصار الدبلوماسي من طرف وزارة الخارجية الفرنسية».

في حين دعا النائب أور برونو لو مير إلى مراجعة العلاقات الخارجية لفرنسا مع حكومات منطقة الخليج وترميم العلاقات مع دمشق وموسكو.

بينما طالبت رئيسة حزب الجبهة الوطنية مارين لوبان بإعادة توجيه السياسة الخارجية لفرنسا وتحديد من هم حلفاؤها وأعداؤها.

شموع وورود على روح ضحايا العمليات الإرهابية في باريس (رويترز)

وقالت لوبان في خطاب لها: «إن من المفروض اعتبار الدول الراعية للتطرف أعداء لفرنسا وأيضاً تلك البلدان التي لديها موقف غامض من التنظيمات الإرهابية أما كل من يخوض المعارك ضد التنظيمات الإرهابية فهم حلفاء فرنسا ويجب أن يعاملوا على هذا النحو».

بدوره رأى نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية أوديل سوغوس أن فرنسا بحاجة إلى «حل سياسي في سورية بدلاً من الحل العسكري» وقال: «علينا أن نتحدث مع إيران وروسيا لتحقيق ذلك ونحن بحاجة إلى توافق لتعبئة كل القوى في عملية عسكرية منسقة ويؤسفني أننا لم نأخذ بعين الاعتبار منذ البداية أهمية الشركاء الإيراني والروسي في هذا القطاع».

من جهته أعلن النائب ورئيس الوزراء الفرنسي السابق فرانسوا فيون عن رغبته في حشد أوسع تحالف عالمي ممكن وإطلاق عملية عسكرية كبيرة للقضاء على تنظيم «داعش».

وقال فيون: «نحن لسنا في حالة حرب منذ يوم أمس بل منذ أطلقنا عمليات عسكرية ضد تنظيم داعش وأود أن ألفت الانتباه إلى هذا الاستنتاج فنحن نشارك في الحرب للفوز بها».

وأضاف فيون: «كان على السلطة التنفيذية بدلا من وقف التعاون مع روسيا أن تعمل معها وأن تقبل العمل مع إيران أيضاً وأن تقبل ولو لفترة بعض التعاون مع دمشق».

وقال فيون: «إن القصف الذي نريد أن نقوم به في سورية هو فعل حرب وبالطبع هو ضد الإرهابيين ولكن لا يمكننا كسب هذه الحرب دون التعاون مع دمشق فعندما نكون في حالة حرب يجب علينا أن نقبل الشروط».

في حين دعا النائب ورئيس الوزراء الفرنسي الأسبق الآن جوبيه إلى ضرورة توضيح أهداف التحالف الدولي الذي يقاتل «داعش» في سورية والعراق لأن عمله حتى الآن «غير فعال».

وقال جوبيه في مقابلة مع تلفزيون «فرانس ٢»: «إنني كنت على خط الحكومة ولكن موقفي تغير اليوم فهناك أولويات ويجب علينا سحق «داعش» أولا ثم سنرى كيفية تنظيم المصالحة بين السوريين».

ونشرت صحيفة لو فيغارو مقالاً للصحفيين مارك دي بوني وجان آرثر باتسيت وبيريديه غارات بعنوان «ضرورة عودة السياسات الخارجية الفرنسية إلى المسار الصحيح».

وقال الصحفيون في مقالهم: «إن معظم السياسيين لا يزال مصابا بالذهول من الهجمات القاتلة في باريس ليلة الجمعة في حين البعض لا يتردد في متابعة الأخبار المنشورة على المواقع والتي كانت تدعو لأشهر عدة إلى التقارب مع روسيا ومع دمشق وتحذر الحكومة من عواقب سياساتها الخارجية تجاه سورية».

سانا

قولاً واحداً

اولاند وخيارات تغيير سياسته لا تغيير النظام؟!

تحسين الحلبي

هل ستشكل العمليات الإرهابية الوحشية التي نفذتها مجموعات داعش في باريس صدمة كافية لكي يدرك الرئيس الفرنسي «أولاند» وحكومته أنه آن الأوان لإجراء تحولات في سياسة فرنسا تجاه سورية والقيادة السورية التي تتصدى منذ سنوات كثيرة بجيشها وشعبها لما هو أبشع من هذه العمليات الإرهابية؟! يبدو أن التاريخ سيدشن بعد هذه العمليات في باريس مرحلة يمكن أن نطلق عليها «مرحلة ما بعد ١٣/١١/٢٠١٥» وبطريقة تقلب «السحر على الساحر» وليس بطريقة الرئيس بوش الابن في عام ٢٠٠١.

لقد حذر الرئيس الأسد منذ بداية الإنشغال الفرنسي والأميركي والبريطاني في استغلال الأزمة في سورية حين بدأت هذه القوى الثلاث تسخر المال العربي النفطي ودوله وأسلحته لتعزيز قدرة المجموعات الإرهابية في سورية من أن هذا الدعم والتأييد لهذه المجموعات سيرتد على شكل عمليات إرهابية ضد المحرضين والداعمين والمتواطئين لأنه لن يميز بين أحد.. كانت فرنسا ومخابراتها لا ترى أمامها في تلك الأوقات سوى هدف واحد هو «تغيير النظام» على الطريقة الأميركية- الفرنسية- البريطانية الاستعمارية القديمة وأصبحت ممسوسة لتحقيق هذا الهدف المعادي لإرادة شعب وحريته في اختيار رئيسه وحكومته فغاب عن أجهزة الحكم والمخابرات الفرنسية متابعة أخطار هؤلاء الإرهابيين الذين تعززت بيئتهم الحاضنة في فرنسا وأوروبا بفضل سياسة فرنسا في دعم الإخوان المسلمين ومجموعاتهم المسلحة وتفريخهم لمجموعات ارتبطت بمنظمة القاعدة وتحولت إلى حليف لهم ضد الحكومة والجيش العربي السوري.. لقد سارت القيادة الفرنسية وراء سياسة أوباما في المنطقة وأصبحت الإدارة الأميركية تضم معها فرنسا في كل موقف معاد لسورية وعلى الطريقة الأميركية التي توفر «للتكفيريين» نشر القتل والدمار بأموال سعودية وقطرية في سورية وليبيا واليمن والعراق وما كان لهذا الانتشار أن يبدأ بالانحسار في نهاية هذا العام ٢٠١٥ لولا صمود الجيش العربي السوري والدعم المباشر الروسي العسكري ودعم المقاومة اللبنانية وإيران في جبهة واحدة ضد هذا الإرهاب.

في كانون الثاني ٢٠١٥ لم تفهم القيادة الفرنسية الرسالة التي حملتها عملية داعش ضد «المجلة الساخرة» «تشارلي ايبدو» واستباحة الإرهابيين لشارع فرنسي في وضح النهار بعد قتل ما يزيد على ١٢ موظفاً في مقر المجلة واعتبر «أولاند» أنه طهر باريس من الإرهاب حين قتل الأمن الفرنسي المجموعة الإرهابية في ذلك الوقت فاستمر بدعم أوصياء هذه المجموعات وتقديم التأييد السياسي لهم والتمسك بشعار «تغيير النظام في سورية» وها هو بعد عشرة أشهر يجد أن الإرهاب وصل إلى المنصة التي كان يجلس فيها في الملعب الرياضي لكرة القدم في قلب باريس وانتشر القتل والدمار في خمسة مناطق في عاصمته دفعة واحدة ليقتل المدنيين والشباب والأطفال على غرار ما فعلته المجموعات التي كان يقدم التأييد والدعم لها في سورية وبشكل أشد وحشية حين كان يرى هو والعالم كيف كانوا يقطعون رؤوس جنود الجيش العربي السوري والمدنيين السوريين ويعرضون هذه الوحشية على شاشات القنوات ومواقع «اليوتيوب»...

كان الشعب الفرنسي والرأي العام ضد كل هذه المجموعات بينما كان قادة واشنطن وباريس ولندن وحلفاؤهم في المنطقة يصبون الزيت على النار وينفذون سياسة نقل هذا الإرهاب الداعشي وأمثاله من سورية إلى لبنان إلى العراق ضمن خطة ممنهجة لتقسيم كل دولة وكل منطقة.

لم يكن يتصدى للإرهاب مع سورية سوى روسيا والصين من الدول الكبرى ولأن روسيا نجحت مع الجيش العربي السوري في تدمير القدرة البشرية والمادية العسكرية لمجموعات داعش وأمثالها خلال خمسة أسابيع سارع إرهاب داعش إلى تفجير طائرة ركاب روسية مدنية ليقتل ٢٢٤ مسافراً معظمهم من الروس وصمتت واشنطن ولندن وباريس واعتبرت أن داعش لن تهاجم أياً من هذه العواصم فإذا بإرهابها ينتقل بشكل وحشي إلى باريس وربما يعود عدن انتقاله حتى الآن إلى دول «الأنغلوساكسون»- بريطانيا وأميركا وغيرهما مصادفة إن لم تكن هناك أيد أميركية خفية قادرة على تسخير داعش بشكل سري نحو أهداف غير أميركية؟!

فالكل يعرف أن واشنطن تعهدت لليمن منذ عام ٢٠٠٢ بتخليصها من مجموعات منظمة القاعدة عن طريق قصف هذه المجموعات بطائرات بلا طيار وها نحن نرى أن منظمة القاعدة تسيطر الآن بعد ١٣ عاماً على حضرموت وجزء من عدن ولا أحد يقاتلها سوى الجيش اليمني الذي يقوده علي عبد الله صالح وقوات أنصار الله في اليمن... وهذا ما تعرفه فرنسا ولكنها لا تتوجه للعمل بما تقتضي هذه المعرفة من مواقف أم إن الشعب الفرنسي هو الذي سيفرض بعد هذه المأساة ما تتطلبه محاربة الإرهاب من مصداقية ومواقف؟!

تركيا والتحالف يشنان غارات على أهداف داعش قرب إعزاز

وكالات

شنت مقاتلات تركية ومقاتلات تابعة للتحالف الدولي بقيادة واشنطن، أمس غارات على أهداف لتنظيم داعش الإرهابي في المناطق السورية الحدودية المواجهة لمحافظة كيليس التركية.

ويسيطر داعش على مدينة جرابلس، ويطوق مدينة إعزاز. وكلتا المدينتين تواجه محافظة كيليس التركية.

واللافت في الغارات التركية أنها تأتي مترافقة مع انطلاق أعمال قمة مجموعة دول العشرين في مدينة أنطاليا التركية. وحرصت أنقرة على تسريب أنباء عن نية الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عرض خطط بلاده لإقامة منطقة آمنة داخل الأراضي السورية أمام زعماء مجموعة العشرين. وذكرت التسريبات أن محور المنطقة المنوي إقامتها مدينتا جرابلس وإعزاز، وذلك عقب طرد تنظيم داعش، بالتعاون بين القوات التركية وطائرات التحالف الدولي بقيادة واشنطن، ومجموعات مسلحة من التركمان. وذكرت شبكة «إن. تي. في» الإخبارية التركية، أن مقاتلات تركية من طراز «إف-١٦» أقلعت من القاعدة الجوية في مدينة «دياربكر» بجنوب شرقي تركيا، شنت عملية جوية ضد أهداف لداعش في سورية قبالة محافظة كيليس الحدودية، من دون أن توضح مكان الاستهداف بدقة.

كما أشارت الشبكة، وفق ما نقلت عنها وكالة «الشرق الأوسط» المصرية للأنباء، إلى انطلاق عمليات جوية شاملة ضد أهداف داعش في سورية، بعد إقلاع عدد من الطائرات الحربية للتحالف الدولي من قاعدة «إينجرليك» بجنوبي تركيا، بالترافق مع إقلاع طائرات حربية من قاعدة ديار بكر.

في غضون ذلك، وتحت غطاء الغارات التركية وغارات التحالف، شنت قوات «المعارضة السورية» عملية برية بعد القصف الجوى التركي ضد أهداف داعش في سورية في محاولة لتصفيتهم.

ويأتي القصف الجوي التركي ضد أهداف داعش، بعد تصاعد الأنباء عن الاستعدادات التركية لشن عمليات جوية وبرية ضد التنظيم المتطرف لإقامة منطقة آمنة في شمال حلب.

هيئة التنسيق ترحب بخطة فيينا..

عبد العظيم: توافق إقليمي ودولي على الحل السياسي ومن يواجهه فسيبقى خارج أي حساب

الوطن

رحبت هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي المعارضة بالنتائج التي تمخض عنها اجتماع «فيينا٢» حول الأزمة السورية، معتبرة أن «آلية الحل السياسي بدأت تدور وتنفذ».

وفي تصريح لـ«الوطن»، قال المنسق العام للهيئة حسن عبد العظيم: إن ما نتج عن لقاءات فيينا يعني أن «التوافق الدولي والإقليمي والعربي وآلية هذا التوافق قد بدأت»، مضيفاً: «الآن آلية الحل السياسي تدور وتنفذ والمعطيات والجهود تتسارع وهناك آلية للحل السياسي للأزمة أصبح متفق عليها دولياً وإقليمياً وعربياً وأيضاً الساحة الوطنية أغلبيتها الواسعة تتجه للحل السياسي أن كان في المعارضة أو المجتمع المدني».

واعتبر عبد العظيم، أن «الكل الآن يريد حلاً سياسياً، ولا يستطيع أحد الآن أن يخرج نفسه من جهود العمل لإنجاح هذا الحل لا في المعارضة ولا في السلطة». وأضاف: «الذي يريد عزل نفسه ويواجه هذا التوافق الإقليمي والعربي والدولي يعزل نفسه تماما ويبقى خارج أي حساب».

وحول فرص نجاح المعارضة في تشكيل وفد موحد للتفاوض مع الوفد الحكومي كما نص بيان «فيينا ٢»، قال عبد العظيم: إن «جهود هيئة التنسيق من أجل توحيد جهود المعارضة ورؤيتها والعمل باتجاه تشكيل وفد معارضة موحد ينهي ما يقال عن انقسام المعارضة بين داخل وخارج قطعت أشواطاً طويلة سواء في اللقاء التمهيدي التشاوري في القاهرة في ٢٤ كانون الثاني

حسن عبد العظيم

٢٠١٥، أو في مؤتمر المعارضة في القاهرة في ٩ حزيران ٢٠١٥».

وكشف عبد العظيم عن أن هيئة التنسيق «تتابع هذه الجهود مع لجنة المعارضة (في القاهرة) من أجل اللقاء أو الاجتماع أو عقد مؤتمر يستكمل جمع وتوحيد رؤية وجهود المعارضة وعملها وتشكيل وفدها»، مشيراً إلى أن المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا وبعثته في دمشق يعملان على هذا الأمر».

وأضاف: «بالتالي أتصور أن كل الجهود تتكامل وتتواصل من أجل استكمال توحيد جهود المعارضة ورؤيتها من جهة ومن أجل تشكيل وفدها الوازن والمقبول كما نص بيان جنيف ١ لمقابلة وفد الحكومة في عملية تفاوضية».

وتابع: «لذلك الخطة التي أقرت أمس في فيينا وتحديد مهلة ٦ أشهر للوصول إلى إطلاق النار وإطلاق سراح المعتقلين والأسرى ووصول الإغاثة إلى كل الأماكن دون معوقات وإعادة هيكلة الجيش والأمن وإعادة النازحين إلى قراهم ومنازلهم، كله يمهد خلال ٦ أشهر على الأكثر لتشكيل هيئة الحكم الانتقالي بصلاحيات واسعة وللعملية السياسية التي هي عبارة عن وضع إعلان دستوري وقوانين أحزاب وانتخابات وإعلام»، لافتاً إلى أن البيان حدد ١٨ شهراً لانتهاء المرحلة الانتقالية لتكون سورية بذلك قد خرجت من نفق الأزمة ومخاطرها موحدة تماماً وفيها الأمن والاستقرار وتتعمق فيها الوحدة الوطنية».

وفيما يتعلق بمسألة تحديد التنظيمات الإرهابية من التنظيمات المسلحة التي تقاتل في البلاد، أوضح عبد العظيم، أن مجموعة الاتصال الدولية بشأن سورية تريد فرز المعارضة المسلحة السورية التي تقبل بالحل السياسي بالترافق مع محاربة الإرهاب والتي يمكن أن تتكيف مع الخطة التي صدرت عن «فيينا٢»، عن تلك التي لا تقبل بذلك ولها برنامجها الخاص بإقامة «دولة الخلافة»، لافتاً إلى أن المجموعات المسلحة السورية التي تحمل أسماء إسلامية وتقبل بالحل السياسي وتتكيف مع خطة فيينا قد يعاد النظر فيها وتتفق المجموعة الدولية على قبولها، «لذلك كان التركيز خلال اللقاء على تعريف الإرهاب وتحديد وتصنيف القوى المسلحة الإرهابية».

ملك الأردن يدعو إلى إيجاد حل سياسي شامل للأزمة السورية

دعا الملك الأردني عبد الله الثاني إلى إيجاد حل شامل للأزمة السورية، وقال: «إننا نجدد تأكيد موقفنا الداعم لحل سياسي شامل، لإنهاء معاناة طال أمدها، وبمشاركة جميع مكونات الشعب السوري، لضمان وحدة سورية واستقرارها ومستقبلها».

وأضاف في افتتاح الدورة العادية لمجلس الأمة (البرلمان): إنه «انطلاقاً من واجبه القومي والإنساني، فقد استضاف الأردن أشقاءنا من اللاجئين السوريين على أراضيه، وقام بتوفير كل ما يستطيع من مساعدات إغاثية وطبية وإيوائية للتخفيف من معاناتهم، على حين أغلقت في وجوههم أبواب دول أكثر قدرة منا على استقبالهم»، في إشارة إلى دول الخليج.

ويأتي كلام الملك الأردني متناقضاً مع واقع الحياة التي يعيشها اللاجئون السوريون في المخيمات الأردنية، الذين بدؤوا بمغادرة تلك المخيمات باتجاه أوروبا، نظراً لتردي أحوال المخيمات وعدم مراعاتها لأدنى مستويات القيم الإنسانية.

وتقول عمان: إنها تستضيف أكثر من ١,٤ مليون سوري منهم ٦٠٠ ألف سجلوا كلاجئين.

من جهة أخرى اعتبر الملك الأردني أمس أن «العصابات الإرهابية» باتت «تهدد العديد من دول المنطقة والعالم»، مؤكداً أن «مواجهة هذا التطرف مسؤولية إقليمية ودولية مشتركة».

وقال: إن «الإرهاب هو الخطر الأكبر على منطقتنا، وقد باتت العصابات الإرهابية، خصوصاً الخوارج منها، تهدد العديد من دول المنطقة والعالم»، في إشارة إلى تنظيم داعش الإرهابي.

وأوضح أن هذا «ما جعل مواجهة هذا التطرف مسؤولية إقليمية ودولية مشتركة، ولكنها بالأساس معركتنا نحن المسلمين ضد من يسعون لاختطاف مجتمعاتنا وأجيالنا نحو التعصب والتكفير».

وأكد عبد الله الثاني أن «الأردن سيواصل التصدي لمحاولات تشويه ديننا الحنيف، فالحرب على قوى الشر والظلم والإرهاب حربنا، لأننا بدورنا ومكانتنا ورسالتنا مستهدفون من أعداء الإسلام قبل غيرنا».

وتأتي هذه التصريحات بعد يومين على اعتداءات باريس التي أوقعت ما لا يقل عن ١٢٩ قتيلاً وأكثر من ٣٥٠ جريحاً التي تبناها تنظيم داعش.

(أ ف ب)